

نقد ضبط الأفعال في الدراسات اللغوية  
بمعجمي محيط المحيط والمعجم الوسيط

غادة نور محمد جاسم

أ. د. حيدر عبد الزهرة هادي

قسم اللغة العربية - كلية التربية - ابن رشد للعلوم الانسانية



## الملخص:

إن التصحيح اللغويّ ظاهرة اقتضتها النظرة التقديسية للغة من أجل الحفاظ على الصورة التعبيرية التي من شأنها أن تحفظ التواصل الصحيح مع النص الشرعي وغيره من النصوص.

كما أنها تحفظ للسان من الانحراف وسط التغيرات الكبيرة التي تعصف باللغة وما سيتأوله البحث إحدى ظواهر التصحيح ، ولما كانت للدراسات المعجمية التي تتناول المعجم بالتحليل والنقد من أجل التوصل إلى مقترحات ترمي إلى بناء معجم لغوي متكامل، تناول البحث نقد ضبط الأفعال التي تناولها المعجميين الدكتور حسن جعفر صادق والدكتور ثائر عبد الحميد لمعجمي محيط المحيط والمعجم الوسيط في دراستهم للمعجمات الحديثة ورصد الأخطاء التي أخذت على تلك المعجمات والتأكد من مدى صحتها وإسناد ذلك إلى أدلة علمية ومراجع سابقة ، وملاحظة مدى دقة هذه التحليلات.

## Abstract

The linguistic correction is a phenomenon required by the extreme view of the language in order to preserve the image expression of expression that would preserve the correct communication with the legal text and other texts.

It also saves the tongue from deviation in that are in the language and what will be covered by the research , one of the phenomena of correction ,and since the lexicon studies that address the dictionary analysis and criticism in order to come up with rad proposals aimed at building an inter graded lexicon language criticism of the control of the actions taken by the lexicons Dr .Hhassan Jaafar Sadig and Dr.Thaer Abdul Hamid to the ocean perimeter translatovs and the lexicon and to monitor the mistakes made on the lexicens mentioned and monitor the errors on the lexicons and verify the validity of the evidence and attributed to scientific evidence and previous references ,and observe the accuracy of these analyzes and reached.

## المقدمة:

لقد كان لنقد ضبط بنية الأفعال المجال الواسع لدى اللغويين في بناء مادة المعجم العربي الحديث، وقد وضحو في ذلك الأمر وأفصحوا عن مجموعة من المآخذ أو بعبارة أخرى وجهات نظر مخطئين أو آخذين على صاحب المعجم تلك الهفوات وموضحين ما كان يجب أن يأتي عليه من ضبط في الصورة والبنية.

وهذا ما سيعالجه البحث بذكر تلك الرؤى النقدية التي تخص جانب ضبط بنية الأفعال في المعجمات العربية الحديثة، فمن تلك المعجمات معجم محيط المحيط الذي تعرض لضبط الأفعال فيه إلى مجموعة من الرؤى النقدية في أطروحة الباحث تائر عبد الحميد (محيط المحيط لبطرس البستاني تحليلية تفويجية). ومعجم الوسيط في أطروحة الدكتور حسن جعفر صادق الموسومة بـ (المعجم الوسيط دراسة تحليلية).

سمى الباحث ما وقع فيه صاحب محيط المحيط من هفوات في ضبط الأفعال التي أوردتها في معجمه نذكرها إلى ما هو ذات رؤى نقدية صحيحة أو خلاف ذلك.

ما ذكره في أبواب الأفعال أن البستاني اتبع في بيان أبواب الأفعال بصيغتها الماضية المجردة، مبدوءاً بها، واضعاً إياها في جملة مباشرة تبين لزوم هذه الأفعال أو تعديها برفقة المفعول به سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً، ثم يتبعه بذكر مضارعاتها مضبوطة بالشكل، يليها ذكر مصادرها القياسية والسماعية<sup>(١)</sup>، نحو قوله في مادة (خ.و.ض) "خاض الماء يخوضه خوضاً وخياضاً: دخله، وبالفرس: أوردته الماء والشراب: خلطه، والسؤيف بالخوض: جدّحه"<sup>(٢)</sup>.

وسنتناول في هذا البحث مجموعة من الأخطاء التي أخذها الباحثين على معجمي محيط المحيط والمعجم الوسيط مع بيان مدى صحتها وخلاف ذلك وهذه الأخطاء هي:

## ١- إهمال الإشارة إلى تعدية الفعل أو لزومه:

مثل هذا المنهج السمة البارزة في عموم المعجم، بيد إن البستاني خالف ذلك في مواطن معدودة، فجاء بالأفعال الماضية متنوعة بذكر مضارعاتها من دون النصّ على تعديها أو لزومها ذاكرًا الباحث المواضيع التي وقع فيها الخلل منها:

قوله في مادة (ح.ض.ج):

"خَضَجَ يَخْضُجُ خَضَجًا: عَدَا"<sup>(٣)</sup>.

وعند النظر فيما قالت فيه المعجمات التي سبقت معجم محيط المحيط والتي تعد مصادر له استقى مادته منها، وجد أن معجم تهذيب اللغة قد أورد الفعل بقوله: "أَخْضَجَ الرجل إذا ضَرَبَ بِنَفْسِهِ الأرض، ويُقال ذلك إذا اتَّسَعَ بطنُه، فإذا فعلتَ أنتَ بهِ ذلكَ قلتَ: خَضَجْتُهُ كأنَّكَ أدخلتَ عَلَيْهِ ما كاد يَنْشِقُّ مِنْهُ"<sup>(٤)</sup>، وهذا ما ذهب إليه المعجمات العربية الأخرى التي سبقت محيط المحيط<sup>(٥)</sup>، أما صاحب المحكم والمحيط الأعظم كان قد ذكر الفعل في تعديته مباشرة بقوله: "خَضَجَ النَّارَ خَضَجًا: أوقدها"<sup>(٦)</sup>.

وما أراه في هذا الجانب أمرين الأول أن الدكتور ثائر عبد الحميد فيما أبداه من وجهة نظر أنه يؤخذ على البستاني أنه لم يتبع المنهج نفسه في ضبط إيراد الأفعال في المعجم، فكان عليه أن يذكر ما يتعدى به الفعل إذا كان متعديًا أو لازمًا، وترى الباحثة أن ما دام صاحب المحيط قد ذكر تعدية الفعل بقوله: "وَحَضَجُهُ أدخل بطنُه ما كاد ينشق منه"<sup>(٧)</sup>، وقد ذكر ذلك الأمر عدد من المعجمات التي اعتمد عليها في استقاء المادة المعجمية؛ لأنها لم تذكر مباشرة إذا كان الفعل متعديًا أم لازمًا كما ذكرناه آنفًا، فلا يؤخذ عليه ذلك؛ لأنه اتبع ما عملت به المعجمات التي سبقت، والأمر الآخر أن بعض المعجمات قد ذكرت ما يتعدى به الفعل أو لزومه مباشرة منها المحكم والمحيط الأعظم ولسان العرب مهما سبقت المعجم فهذا يؤخذ عليه؛ لأنه لم يكن دقيقًا في إيراد الفعل وشرحه.

ولكن ما نقوله هو أن كان قد تأخر في ذكر تعدية الفعل أو لزومه أو ذكرها مباشرة فلا ضير إن كان قد ذكرها فالقارئ يحصل على ما يريد الحصول عليه في هذا الفعل وإن تأخر الذكر أم لم يتأخر.

وقوله في مادة (س ع ل):

"سَعَلَ يَسَعُلُ وَسَعْلَةٌ: أَخَذَهُ السَّعَالُ"<sup>(٨)</sup>.

جاء في المعجمات السابقة قائلاً الأزهرى (ت ٢٧٠هـ) "حَضَجَ النَّارَ حَضْجًا: أوقدها"<sup>(٩)</sup>، إذ لم يذكر التعدى أو اللزوم للفعل وكذلك ذكره صاحب التاج وغيره من المعجمات<sup>(١٠)</sup>.

فطالما كل المعجمات التي سبقت محيط المحيط لم تذكر تعدية الفعل أو لزومه إذن نعذر البستاني على ما جاء به من هفوة أنه يعتمد على ما سبقه من المعجمات وبالخصوص القاموس المحيط الذي يعدّ المصدر الأول في استقاء مادته وشرحها، لذا أجد لرؤية الباحث منفذاً في إسقاط هذا الأمر من عدم الالتزام للبستاني في اتباعه منهج شرح التعدى واللزوم للأفعال التي ذكرها، ومما يؤخذ عليه أنه قد اكتفى بذكر موضعين من هذا الخطأ ولم يذكر المواضع الأخرى التي لم يلتزم بها البستاني في ذكر تعدى الفعل أو لزومه مباشرة فكان حري به أن يعزز رأيه بكثرة الأمثلة أو المواضع التي ورد فيها هذا الأمر، لذا أجد أن رأي الباحث كان عليه أن يدعم بأدلة كافية لعهده خطأ على صاحب المعجم.

## ٢- إهمال ضبط أبواب الأفعال:

ذكر من أن البستاني قد استعمل وسائل الضبط لبيان أبواب الأفعال، ولا سيما وسيلة الضبط ببيان نوع الباب عند تداخل أبواب الفعل بعد أن يذكر مضارعه نحو قوله في مادة (ش ح ح)<sup>(١١)</sup>:

"شَحَّ به وعليه يَشْحُ (من باب نصر وضرب و علم)"<sup>(١٢)</sup>، مشيرًا إلى أنه قد أهمل هذا الضبط في مواضع قليلة في قوله في مادة (ر ج ح):

"رَجَحَ الميزانُ يَرِجُحُ ويرِجَحُ رُجُوحًا ورُجْحَانًا: مال ضدُّ نقص"<sup>(١٣)</sup>.

إن كان الباحث قد ذكر أن إهمال الضبط لهذا الجانب في مواضع قليلة لماذا اكتفى بذكر موضع واحد، فهو يحسب له؛ لأنه كان دقيقًا في تحليله للمعجم وتقويمه بعد دراسة مستفيضة تتم عن دقة في البحث وتمحص في التحليل لجميع زوايا المعجم من حيث المادة إلا إنه لا يذكر تلك المواضع القليلة جميعها، فهذا لا يعدّ تقصيرًا في جانب الاستشهاد لرؤيته النقدية هذا من جانب، ومن جانب آخر إن كان أخذ على البستاني أنه لم يذكر باب الفعل عند تداخل الأبواب في الفعل الواحد في مواضع قليلة أن صاحبه المعجم إذا كان قد ذكر أبواب الفعل بالإشارة إلى حركات عين الفعل المختلفة، كما هو في المثال الذي ذكره فإنه قد ذكر (يرجُحُ، يَرِجُحُ، ويرِجَحُ) فالأمر واضح من وجهة نظري لا حاجة لأن يذكر أنواع الباب عند تداخل الأبواب في الفعل الواحد.

٣- عدم ضبط شكل الفعل:

سمى الباحث عددًا من اللغويين الذين كان لهم ملاحظات حول البستاني في معجمه محيط المحيط ومن اللغويين هو إبراهيم اليازجي (١٩٠٦م) في كتابه (تنبيهات اليازجي على محيط المحيط)، ذكّرًا الباحث أن هذا الكتاب حوى التشبيهات التي أوردها اليازجي بالأخطاء والأوهام التي طالما نبّه عليها المعجميون، أو من تصدّى للنقد اللغويّ عامّة ونقد الألفاظ خاصّة، كالوقوع في التّصحيف أو التّحريف أو التكرير، أو وضع الألفاظ في غير مواضعها، والوهم في بعض مفرداتها، فضلًا عن الأخطاء اللغوية والأوهام الصرفية المختلفة<sup>(١٤)</sup>.

من الأمثلة التي جاء في التنبيهات:

قول البستاني في مادة (أ خ ذ) :

" تَخَذَ لُغَةً أَخَذَ" (١٥).

وضع اليازجي إشارة في هذا الموضوع، وقال المحققان: " وضُبطت تخذ بفتح التاء والخاء، والمعروف في تخذ يتخذ كسمِع وهي لغة لهذيل وقد ذكروا تخذ في فصل التاء، وذكرها الجوهري في (أخذ) لذهابه إلى أن العرب بنت تخذ من اتخذ وزان (افتعل)، لتوهمها تاءه أصلية، وهو يراها مُبدلة مُدغمة بعد تلين الهمزة الثانية من ائْتَخَذَ، فكان حكمها معتل الفاء كاتَّصَلَ واتَّضَع والتَّزَن، وإن يكن ذلك ممتنعاً في المهموز فقد سُمع التَّزَنُ وفي النهاية أن أهل العربية على خلاف ما قاله الجوهري، وفي اللسان في حرف (أخذ) بعد أن كررها كسمِع" (١٦) ويتحدث الدكتور ثائر عبد الحميد مجيباً عما أبداه اليازجي أن البستاني لم يتوهم بذلك؛ لأنه اكتفى بالإشارة إلى أنها لغة فقط، وهي كذلك على نحو ما جاء عند الأقدمين كالصاحح ولسان العرب (١٧).

وقال في مادة (أ ج ل) (١٨).

" أَجَلَ الرَّجُلُ يَأْجُلُ أَجْلاً، تَأَخَّرَ وَاشْتَكَّتْ عِنَقُهُ الْإِجْلُ فَهُوَ أَجْلٌ وَأَجِيلٌ" (١٩).

وضع اليازجي نقطة على الهامش، قال المحققان: " أمّا الإِجْلُ بالكسر فهو بالاسم، وأمّا (الأجل) الأوّل في عبارة البستاني فقد جاء هناك مضبوطاً بفتح فسكون وصحّته التحريك، وهو القياس في اللازم من باب (تَعَبَ)، وقد نصّ المصباح (على الأجل) للمدّة والوقت الذي يحلّ فيه الشيء، وأنه (مصدر أجل الشيء أجلاً في باب تَعَبَ) (٢٠). وأمّا الأجل الوارد بفتح فسكون، فهو مصدر أجله المتعدي يَأْجُلُهُ يَأْجُلُهُ أَجْلاً، وهو القياس في المتعدي كما في قولهم: (أَجَلَ الرَّجُلُ على قومِهِ شراً) أي: جناه

عليهم، لذا قالوا: من أجله كان كذا) أي : بسببه ومما جناه فلا محلّ للأجل في عبارة المحيط هذه، ثم إنَّ البستاني أسند الشكاية إلى العتق، ولعلّه نقلها سهواً عن عاصم ومعلوم أن عاصماً كتب بالتركية<sup>(٢١)</sup>، وعبارة الصحاح : "والإجل أيضاً: وجع العنق، وقد أجل الرجل بالكسر أي: نام على عنقه فاشتكاها"<sup>(٢٢)</sup>، وأمّا قول البستاني: "فهو أجل وأجيل" وقد جعلهما من أجل إذا اشتكى عنقه، فلم أجد نصّاً يؤيده وإن كان غير ممتنع قياساً، وعبارة القاموس: "أجل كفرح أجل واجيل" : تأخر"<sup>(٢٣)</sup>.

ذكر أنه من باب (تعَب) ولم يوضح أي باب هذا فمن يستعين بالدراسة لمعرفة ما يتم نقده على المعصم لا يميز بعض الدارسين أي باب هذا فكان عليه أن يقول إنه من باب (تعَب يتعَب) الباب الرابع فبعض الأفعال تشترك في بابين فهذا يعدّ قصوراً في الشرح على الباحث.

#### ٤- الخلط في أبواب الأفعال:

حدث وأن ذكر أن هناك خلط في أبواب الأفعال في المعجمات الحديثة من قبل الدارسين ومن هذه المعجمات التي أخذ عليها أنها تم الخلط فيها عند ذكر أبواب الأفعال هو معجم محيط المحيط مظهرًا الدكتور نائر عبد الحميد ذلك:

وضع اليازجي التنبيه على "أمنه يأمنه . وأركن"<sup>(٢٤)</sup> في قول البستاني في مادة (أ م ن): " أمنه يأمنه أمناً وثق به وأركن إليه فهو أمين"<sup>(٢٥)</sup> قائلًا: قال المحققان: "جعل البستاني أمنه المتعدّي كما فسره هنا من بابي (نصرَ وضربَ) وجعل الصفة منه وحده (أمنًا) ثم خصَّ باب عَلِمَ بأمنٍ اللازم بمعنى اطمأنّ، وضدَّ خاف وبمعان خاف وبمعان أخرى من المتعدّي وأفرد لها الصفتان أمنًا وأمينًا، والنصوص متضافرة على أنّ الفعل إِمِنَ من باب (عَلِمَ) في الجميع وقد أسند الدارس قوله إلى شواهد قرآنية بقوله وبه قرئ هذا الحرف على تكراره واختلاف معانيه، فمن المعنى الأول الذي أشدّه

البستاني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ (البقرة: ٢٨٣)، ومن الثاني يقصد باب (ضرب) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأذْكُرُوا اللَّهَ﴾ (البقرة: ٢٣٩) ومن الثالث يقصد به باب (علم) قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ﴾ (يوسف: ١١)، وغيرها من الآيات التي يذكرها الدارس موضحاً ما أخذ على البستاني من قبل اليازجي في تنبيهاته، معقباً قوله وأما (الآمن) فإنها غير مختصة بالمتعدي، قال الرازي: " (أَمِنَ) مِنْ بَابِ فَهَمٍ وَسَلِمَ وَ (أَمَانًا) وَ (أَمَنَةً) بِفَتْحَتَيْنِ فَهُوَ (أَمِنٌ) وَ (أَمْنُهُ) غَيْرُهُ" <sup>(٢٦)</sup>، نص هنا على الآمن من اللزم ويعد "هَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ" <sup>(٢٧)</sup> (التين: ٣)، قال الأخفش: "البلد الآمن وهو من الأمن" فجعل الآمن بمعنى الأمين وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْلُهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: ٩٧)، وقوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا﴾ (النحل: ١١٢).

فأمن في هذه الآيات من اللزم بمعنى المطمئن، ولعل البستاني أراد في أول المادة معنى غير منصوص عليه، فجعل فعله من بابي نصر وضرب؛ لأنهم يجرون عليهما ما جهل وزنه، ثم عدل عنه فاقصر على التفسير، ويكمل قائلاً أعني تائر عبد الحميد: "تراه أغفل للأمن معاني أخرى منها وروده بمعنى ذي الأمن كما في قوله رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا" (ابراهيم: ٣٥)، وقوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُنَظِّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ (العنكبوت: ٦٧).

هذا ما فسره الدكتور تائر عبد الحميد تجد الباحثة أنه قد استغرق في الشرح فنفسي أنه حين يشير إلى الآية القرآنية لا يذكر قوله تعالى أو قال تعالى أو ما يشير عليه وإنما اكتفى (بقوله أو مثله) وهذا يُعدّ قصوراً في شرحه وإعادة الكرة بأن يذكر من

باب ضرب أو نصر ولا يذكر اسم الباب وهو من متطلبات تحليله أن يفصل القول فيما يحلل من مادة معجمية أو مأخذ نقدي على المعجم المعني بالدراسة والتحليل.

وما ذكره الدكتور ثائر عبد الحميد لما أشار إليه مصطفى جواد من أوهام وقع فيها المنجد مبدئياً أن ما وقع فيه صاحب المنجد ينطبق على محيط المحيط؛ لأنه المصدر الرئيس الذي اعتمد عليه المعلوف في إخراج (منجده)، ولهذا كانت الأخطاء والأوهام التي أشار إليها مشتركة بين المعجمات مفسراً ما أبداه أن قوله في مادة (ر. أ. س): يقولون: "رأس فلان اللجنة أو القوم يرئسها ويرئسهم بكسر الهمزة أي صار رئيسها أو يرئسهم، وإنما اقتدوا في ذلك بالضبط الوارد في المنجد تأليف الأب النصراني والرجل لم يكن لغويًّا؛ بل اختار كلم معجمه من محيط المحيط للسستاني" (٢٨).

أما المدون؛ فقد جاء في مختار الصحاح ذكراً نصه (رأس) فلان القوم يرأسهم بالفتح (رياسة) فهو (رئيسهم) ويقال أيضاً: (رئيس) بوزن فيم (٢٩)، مستشهداً بما ورد في المصباح المنير: "ورأس الشخص يرأس مهموزاً بفتحين راسة شرف قدره فهو رئيس والجمع رؤساء مثل: شريف وشرفاء" (٣٠)، وفي لسان العرب: "ورأس القوم يرأسهم، بالفتح، راسة وهو رئيسهم: رأس عليهم فرأسهم وفضلهم، ورأس عليهم كأمر عليهم، وترأس عليهم" (٣١) قال ابن الأعرابي: رأس الرجل يرأس راسة إذا راحم عليها وأراجها وفي حديث القيامة:

ألم أدرك ترأس وتربع رأس القوم: صار رئيسهم ومقدمهم" (٣٢).

بعده يفصل القول فيما أبداه بأن النصوص المسموعة المدونة مُجمعة على أن عين مضارع الفعل (رأس) أي: يرأس مفتوحة، وأمّا القياس فهو فتح عين المضارع الثلاثي إذا كانت العين أو اللام من أحرف الحلق، وهي (الهاء والحاء والعين والغين والهمزة) مثل نهج ينهج، وفعل يفعل، إلا ما نص اللغويون على خلافه والمكسور

العين من غير المثال قليل أو نادر مثل رَجَحَ يَرَجِحُ، نَزَعَ يَنْزَعُ، وحقاً يحطى على إحدى لغتين، ودمغ يدمغ على إحدى ثلاث لغات، وما ذكروا من الوارد بلغتين، فتح العين وضمها: برأ يبرأ ويبرؤ، وجنح يجنح وغيرها، ( وقيل ورد فيه أيضاً الكسر، وزأر الأسد يزار ويثير، وشحج البغل يشحج، وشهق الرجل يشهق وسحاه يسحوه يسحيه، ولغى يلغى ويلغى ويلغو ولم يكن رأس هذا النادر المنصوص عليه) (٣٣).

فيما أبداه الدكتور ثائر عبد الحميد من تحليل وافٍ قد أعطى المادة حقها مستنداً إلى ما ذكر أصحاب المعجمات السابقة معزراً تحليله بتلك الأدلة والأمثلة الصحيحة الساندة التحليلية، فكان أوجز فأجزل ما أبداه، فلم يترك لنفسه ثغرة يؤخذ بها على عمله هذا.

وكذلك، أخذ الدكتور حسن جعفر صادق على المعجم الوسيط أنه تم الخلط فيما بين أبواب الأفعال فيه من ذلك :

قال في مادة ( ل. ب. ب. ب. ) (٣٤): " لَبَّ : لَبَّاهُ : صار ذا عقل فهو لبيب (ج) ألباء" (٣٥)، وصواب باب هذا الفعل (فَرِحَ) و(صَرَبَ) قال الزبيدي: " وقد لَبَّيتُ، بالكسر وبالضَم ، أي: من باب: فَرِحَ وَقَرَّبَ، تَلَبَّ بِالْفَتْحِ، لَبَّأً بِالضَمِّ وَلَبَّأً، و لَبَّابَةٌ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا: صرَّتْ ذَا لُبِّ" (٣٦).

وبالرجوع إلى معجم تاج العروس وجدت الباحثة أن النص لم ينقل بشكل صحيح، فصاحب التاج قال " لَبَّيتُ، بالكسر وبالضَمُّ أي: من باب: فَرِحَ وَقَرَّبَ، تَلَبَّ بِالْفَتْحِ، لَبَّأً بِالضَمِّ وَلَبَّأً، و لَبَّابَةٌ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا: صرَّتْ ذَا لُبِّ" (٣٧)، وكذلك ذكر صاحب مقاييس اللغة بالفتح والضم من باب (ضرب) (٣٨)، وغيره من المعجمات السابقة (٣٩).

وخير ما فعل الدكتور أنه أجاد التحليل والاستشهاد على الرغم من أنه قد أخطأ في نقل النص الذي استشده به مؤيداً ما ذهب إليه.

## ٥- إهمال تعدية الفعل بالحروف:

جاء في الوسيط أنه لا يعدي الفعل بحرف جر، والأحوط أن يعديه بحرف جر، ذكر الدكتور حسن جعفر أن عدد من المحدثين منع أن تتعدى بعض الأفعال بحرف جر والأجر تعديتها، قال في مادة: (أ. ن. ف): إذ منعو أن يقال: أنف من العار ورأى صاحب الوسيط أن الصواب أنف العار، بتعدية الفعل إلى مفعوله بغير حرف جر<sup>(٤١)</sup>، فذهاب صاحب الوسيط على ما شاع بين المحدثين فأجاز هذه التعدية إذ قال: " (أنف) ....، والشيء ومنه تنزه عنه وكرهه"<sup>(٤١)</sup>، والحق أن هذا الفعل لا يصل إلى فعله بنفسه بل بحرف الجر (من) فجاء في تاج العروس: " وَأَنْفَ مِنْهُ، كَفَرِحَ، أَنْفًا، وَأَنْفَةً، مُحَرَكَيْنِ. أَي اسْتَكْفَى، وَفِي اللِّسَانِ: أَنْفَ مِنَ الشَّيْءِ أَنْفًا: إِذَا كَرِهَهُ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: أَنْفْتُ مِنَ قَوْلِكَ لِي أَشَدَّ الْأَنْفِ، أَي: كَرِهْتُ مَا قُلْتَ لِي"<sup>(٤٢)</sup>.

ولعل الوسيط اعتمد في تعديته بنفسه على ما ورد في لسان العرب: " وَقَدْ أَنْفَ البعيرُ الكَلَاءَ إِذَا أَجَمَهُ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَالنَّاقَةُ وَالْفَرَسُ تَأْنَفُ فَحَلَّهَا إِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا فَكَرِهَتْهُ وَهُوَ الْأَنْفُ"<sup>(٤٣)</sup>، والذي بدا للدكتور حسن أن التعدية ب(من) هي الأوضح والأشهر الأكثر استعمالاً ولا ينبغي تركها، بل إن التعدية المباشرة جعلت لحالة معينة تدل عليها، ولذا كان الصواب الاقتصار على التعدية ب(من) في هذا المعنى<sup>(٤٤)</sup>، وكذلك جميع المعجمات التي سبقت معجم الوسيط قد ذكرت تعدية الفعل بحرف الجر (من)<sup>(٤٥)</sup>، وهذا ما يؤيد ما ذهب إليه صاحب الأطروحة.

وذكر أيضاً الفعل (ارتغب)<sup>(٤٦)</sup>

أجاز الوسيط تعدية هذا الفعل بنفسه بمعنى الرغبة في الشيء وجعلها بمنزلة التعدية ب الحرف (في) قال " (ارتغب) ... وَالشَّيْءُ وَفِيهِ رَغْبَةٌ"<sup>(٤٧)</sup>، ولم ينقل الوسيط في هذا الفعل أنه يصل إلى مفعوله بنفسه، قال ابن منظور: " وَرَغِبَ فِي الشَّيْءِ رَغْبًا وَرَغْبَةً وَرَغْبَى، عَلَى قِيَاسِ سَكْرَى، وَرَغْبًا بِالتَّحْرِيكِ: أَرَادَهُ، فَهُوَ رَاغِبٌ؛ وَارْتَغَبَ فِيهِ مِثْلُهُ"<sup>(٤٨)</sup>، وقال الزبيدي: " (رَغِبَ فِيهِ، كَسَمِعَ) يَرْغَبُ (رَغْبًا) بِالْفَتْحِ (وَيُضَمُّ وَرَغْبَةً) وَرَغْبَى عَلَى قِيَاسِ سَكْرَى، وَرَغْبًا

بالتَّحْرِيكِ، (: أَرَادَهُ، كَارْتَعَبَ) فِيهِ، وَرَغِبَهُ، أَي مُتَعَدِّياً بِنَفْسِهِ، كَمَا فِي الْمِصْبَاحِ فَهُوَ رَاغِبٌ وَمُرْتَعِبٌ<sup>(٤٩)</sup>، فاللغة هي التعدية بحرف الجر (في) أما ما نقله الزبيدي عن المصباح بتعدي رغب إلى مفعوله بنفسه؛ فهي لغة قليلة غير مشهورة لا ينبغي أن تقاس باللغة الفصحى ولا أن تقرر بها في الاستعمال<sup>(٥٠)</sup>.

وكذلك ذكر (اعتمد)<sup>(٥١)</sup>

أجاز الوسيط تعديته بنفسه إلى مفعوله بمعنى اتكأ واكل وأمضى: "اعتمد الشيء وعليه: أتكأ، ويقال اعتمد فلاناً وعليه: أتكأ، وأمضاه: يقال اعتمد الرئيس الأمر: وافق عليه وأمر بانفاذه" حدثه<sup>(٥٢)</sup>.

والحق أن (اعتمد) إذا عدي بنفسه لم يكن بمعنى اتكأ أو اكل أو أمضى : يقال: "عَمَدَ (للشيء) وَعَمَدَ إِلَيْهِ، وَعَمَدَهُ يَعْمُدُهُ، مِنْ حَدِّ ضَرَبَ... : قَصَدَهُ) ، وَرُزْنَا وَمَعْنَى وَتَصْرِيفاً، فِي كَوْنِهِ يَنْعَدِي بِنَفْسِهِ، وَبِالْإِلَامِ، وَبِإِلَى (كَتَعَمَدَهُ) وَتَعَمَدَ لَهُ، وَاعْتَمَدَهُ"<sup>(٥٣)</sup> فاعتمد الشيء بمعنى قصده ويقال أيضاً: "يُقَالُ اعْتَمَدَ فُلَانٌ لِيَلْتَهُ، إِذَا رَكِبَ يَسْرِي فِيهَا"<sup>(٥٤)</sup>، أما الفعل بمعنى (أتكأ) و(اكل) فيتعدي بحرف الجر (على) لا بنفسه قال الزبيدي: "(وَالْعُمْدَةُ، بِالضَّمِّ: مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ أَي يُتَّكَأُ وَيُنْكَأُ)، وَاعْتَمَدْتُ عَلَى الشَّيْءِ: اتَّكَأْتُ عَلَيْهِ، وَاعْتَمَدْتُ عَلَيْهِ فِي كَذَا، أَي اتَّكَأْتُ عَلَيْهِ"<sup>(٥٥)</sup>، فصواب الاستعمال لهذا المعنى التعدية بحرف الجر (على) ولا صحة للتعدية المباشرة أما الاستعمال المحدث للفعل فليس له ما يسوغه ولا صير في أن يستعمل عين المعنى الذي ذكره الوسيط وهو (أمضاه) بدلاً منه<sup>(٥٦)</sup>.

وغيرها من الأفعال التي ذكرها وحلل ما وقع فيها من قصور من قبل الوسيط والأفعال هي: (أوى- حجب - حام - تدفّس - تربّع - صدّع)<sup>(٥٧)</sup>، وما وجدته الباحثة في التحليل أن جلّ الاعتماد في الاستشهاد ولترصين وجهة نظر الدكتور حسن جعفر صادق وقع على معجمين فقط هما اللسان وتاج العروس أليس من المفترض أن يرجع إلى الأغلب من المعجمات السابقة للتأكد من صحة ما ذهب إليه من تحليل.

## الخاتمة:

توصل البحث فيما تم تناوله من نقد موجه فيما يخص ضبط الأفعال في معجمي محيط المحيط والوسيط كان نقد دقيقاً إذ استند كل من الدكتور تائر عبد الحميد والدكتور حسن جعفر صادق في التثبت من صحة نظراتهم النقدية حول هذان المعجمان فيما يخص ذكر الأفعال فيهما وترتيبها إلى أدلة علمية معول عليها وهي مصادر أساسية في بناء معجم لغوي متكامل وهذا يحمدهم فقد بحثوا بدقة وتمحص، وإن كان قد لوحظ بعض الهفوات في أثناء معالجة بعض المداخل إلا أن ذلك لا ينكر أن بحثهم في المعجم المخصص لكل منهم بالدراسة كان ينم عن دراسة متميزة بالدقة العالية، ويجب الأخذ بملحوظاتهم اللغوية التي أشاروا لها.



## الهوامش والمصادر والمراجع

- ١ - ينظر: محيط المحيط لبطرس البستاني دراسة تحليلية تقويمية: ٢٠٤.
- ٢ - محيط المحيط: ٨٧١/١
- ٣ - المصدر نفسه: ٤٠٧/١.
- ٤ - تهذيب اللغة: ٧٣/٤.
- ٥ - تاج اللغة وصحاح العربية: ١ / ٣٠٦، مجمل اللغة: ١ / ٢٤٠، مقاييس اللغة: ٧٥/٢، تاج العروس: ٤٨٣/٥.
- ٦ - المحكم والمحيط الأعظم: ٥٦/٣، ينظر: لسان العرب: ٢/٢٣٨، والوسيط: ١/١٨٠.
- ٧ - محيط المحيط: ١٧٥/١.
- ٨ - المصدر نفسه: ٩٥٩/١
- ٩ - تهذيب اللغة: ٦١/٢
- ١٠ - تاج اللغة وصحاح العربية: ٥/١٧٨٩، مجمل اللغة: ١/٤٦٠، مقاييس اللغة: ٧٣/٣، المحكم والمحيط الأعظم: ١/٤٨٨، لسان العرب: ١١/٣٣٥، القاموس المحيط: ١/١٠١٤.
- ١١ - محيط المحيط لبطرس البستاني دراسة تحليلية تقويمية: ٢٠٥ (أطروحة).
- ١٢ - محيط المحيط: ١٠٥٧/١
- ١٣ - المصدر نفسه: ٧٥٤/١
- ١٤ - محيط المحيط لبطرس البستاني دراسة تحليلية تقويمية: ٢٨٣
- ١٥ - محيط المحيط: ٣٥/١.
- ١٦ - تنبيهات اليازجي على محيط المحيط: ٣٠.
- ١٧ - ينظر: مختار الصحاح: ٥٥٩/٢، لسان العرب: ١/٦٤.
- ١٨ - ينظر: محيط المحيط لبطرس البستاني دراسة تحليلية تقويمية: ٢٩٦.
- ١٩ - محيط المحيط: ١٠/١
- ٢٠ - ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٦/١.
- ٢١ - ينظر: محيط المحيط لبطرس البستاني دراسة تحليلية تقويمية: ٢٩٦
- ٢٢ - مختار الصحاح: ٤/١٦٢١، وجاء فيه الأجل وجع في العنق.
- ٢٣ - القاموس المحيط: ٣/٣٢٧.
- ٢٤ - تنبيهات اليازجي: ٤٥.

- ٢٥- محيط المحيط: ٤٢/١.
- ٢٦- مختار الصحاح: ٢٦.
- ٢٧- المصدر نفسه: ٢٧.
- ٢٨- وهذا ما ذكره ثائر عبد الحميد في رسالته المنجد في اللغة للأب لويس المعلوف: ١٣٥.
- ٢٩- مختار الصحاح: ٢٢٦.
- ٣٠- المصباح المنير: ٢٤٥/١.
- ٣١- لسان العرب: ٥٩/٦.
- ٣٢- المصدر نفسه .
- ٣٣- قل ولا تقل: ١/ ٦٠-٦١.
- ٣٤- المعجم الوسيط دراسة تحليلية: ١١١/٢.
- ٣٥- المعجم الوسيط: ١١١/٢.
- ٣٦- تاج العروس: ٨٨/٤.
- ٣٧- المصدر نفسه .
- ٣٨- مقاييس اللغة: ١٩٩/٥.
- ٣٩- مجمل مقاييس اللغة ١/١، ٧٩١، أساس بلاغة، ١٥٥/٢، لسان العرب: ٧٣٢/٣.
- ٤٠- المعجم الوسيط دراسة تحليلية (أطروحة)، M. E. R.
- ٤١- الوسيط: ٣٠/٩.
- ٤٢- تاج العروس: ٤٤/٣٣.
- ٤٣- لسان العرب: ٢٢١/٦.
- ٤٤- المعجم الوسيط دراسة تحليلية (أطروحة): ٢٢٠.
- ٤٥- جمهرة اللغة: ٢٩٩/١، مقاييس اللغة: ٤٧٩/٥، المخصص، لابن سيده: ٣٩٩/٣، القاموس المحيط: ٨٥٨/١.
- ٤٦- المعجم الوسيط دراسة تحليلية (أطروحة): ٢٢٢.
- ٤٧- المعجم الوسيط: ١/ ٣٥٦.
- ٤٨- لسان العرب: ٢١٣/٢.
- ٤٩- تاج العروس: ٥٠٨/٢.
- ٥٠- ينظر: المعجم الوسيط دراسة تحليلية (أطروحة): ٢٢٢.

- ٥١- المعجم الوسيط دراسة تحليلية (أطروحة): ٢٢٣
- ٥٢- المعجم الوسيط: ٦٢٦
- ٥٣- تاج العروس: ٤١٤/٨-٤١٥.
- ٥٤- المصدر نفسه: ٢١٧/٨.
- ٥٥- تاج العروس: ٤١٦/٨
- ٥٦- المعجم الوسيط دراسة تحليلية (أطروحة): ٢٢٣.
- ٥٧- المصدر نفسه: ٢٢٠-٢٢٣.

#### أولاً- المصادر:

##### • القرآن الكريم

١. أساس البلاغة، لأبي القاسم الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٩٨م.
٢. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق: مجموعة من العلماء، مطبعة حكومة الكويت.
٣. تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، ط٢، دار الملايين، القاهرة، ١٤٠٢هـ
٤. تهذيب اللغة لأبو منصور بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية، ١٣٨٤هـ.
٥. جمهرة اللغة، أبو بكر الأزدى (ت ٣٢١هـ) تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت. لبنان ١٩٨٧م.
٦. القاموس المحيط، للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) تحقيق: محمد نعيم العرقوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت. لبنان، ٢٠٠٥م.
٧. لسان العرب، لابن منظور (ت ٨١١هـ)، ط١، دار إحياء، بيروت. لبنان، ٢٠٠٠م.
٨. مجمل اللغة، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، ١٩٨٦م.

٩. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة الاندلسي (ت٤٥٨هـ) تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ٢٠٠٠م.
١٠. مختار الصحاح، للقادر الحنفي (ت٦٦٦هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط٥، المكتبة العصرية، بيروت. لبنان، ١٩٩٩م.
١١. المخصص، لابن سيدة الاندلسي (ت٤٥٨هـ) تحقيق: خليل إبراهيم، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٩٦م.
١٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي المكتبة العلمية بيروت، د.ت.
١٣. مقاييس اللغة، لابن فارس (ت٢٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، القاهرة، ١٣٧١هـ.

### ثانياً- المراجع:

١. تنبيهات اليازجي على محيط المحيط، جمع: سليم شمعون وجبران النحاس، مطبعة صلاح الدين، الاسكندرية، ١٩٩٣م.
٢. قل ولا تقل، د. مصطفى جواد، مطبعة الإيمان، بغداد ١٩٦٩م.
٣. محيط المحيط لبطرس البستاني (ت١٨٨٣م)، ط٢، مكتبة لبنان، ١٩٧٧م.
٤. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة، مصر، د.ت.

### ثالثاً- الرسائل والأطاريح:

١. محيط المحيط لبطرس البستاني دراسة تحليلية تقييمية، ثائر عبد الحميد (أطروحة دكتوراه) بإشراف، د. طارق عبد عون الجنابي، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٠م.
٢. المعجم الوسيط دراسة تحليلية، د. حسن جعفر صادق (أطروحة دكتوراه) بإشراف، د. نعمة رحيم العزاوي، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٣م.